EP

الأمم المتحدة

UNEP/IPBES/2/4/Rev.1

Distr.: General
12 October 2009

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الاجتماع الثاني الحكومي الدولي لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

نيروبي، ٥ – ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الثاني لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

أولاً – افتتاح الاجتماع

ألف – افتتاح الاجتماع

١ – عقد الاجتماع في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي وبدأ باحتفال استهلالي في الساعة ١٠/٠٠ من صباح الاثنين ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقام بتنظيم أعماله السيد إبراهيم ثياو مدير شعبة تنفيذ السياسات البيئية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء – البيانات الافتتاحية

٢ – أدلى ببيانات افتتاحية كل من السيدة أنجيلا كروبر نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد جوشين فلاسبارث رئيس مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والسيد جون ميشوكي وزير البيئة في كينيا.

٣ – أكدت نائبة المدير التنفيذي في بيانها على ضرورة معالجة تردي خدمات النظام الإيكولوجي وفقد التنوع البيولوجي. وقالت إن الاجتماع الراهن ينعقد وسط الاستعدادات للسنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠ وعدد من الاجتماعات الهامة لاستعراض التقدم المحرز في إنجاز أهداف التنوع البيولوجي. وتبين النتائج المثيرة للقلق البالغ التي أسفر عنها تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية أن النظم

الإيكولوجية تدهورت في السنوات الخمسين المنقضية بسرعة أكبر منها في أي فترة أخرى في تاريخ البشرية تحت تأثير الطلب المتنامي للعالم الصناعي الحديث. وأكدت أن المعلومات العلمية المولدة بواسطة الآليات القائمة المختصة بالعلوم والسياسات ليست لها آثار في السياسات، وأشارت إلى أن المؤسسات تطبق في كثير من الأحيان نهجاً وأطراً ومنهجيات مختلفة تفضي إلى إنعدام في التجانس في رسائلها: وبناء عليه، هناك إدراك واسع النطاق بالحاجة إلى آلية فعالة لكفالة إدارة حوار وتفاعل نشطين بين العلماء وصناع السياسات.

٤ - لقد أبرز تحليل الفجوات الذي أعدته الأمانة استجابة لتوصيات الاجتماع الحكومي الدولي الأول المخصص لأصحاب المصلحة المتعددين في بوتراجايا خمس حاجات رئيسية، ألا وهي الحاجة إلى تحسين الاستقلالية العلمية للترابط بين العلوم والسياسات، وإلى تدعيم التعاون والتنسيق في توليد قاعدة معارف مشتركة، وإلى تقييمات منتظمة وحسنة التوقيت، وإلى دعم لتنفيذ السياسات، وإلى بناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية. وأعربت عن أملها في أن يقوم الاجتماع، بمناقشة وتحديد خطوات معينة لعلاج تلك الحاجات، وأن يبين بوضوح التدابير التي يمكن اتخاذها لتقوية العلاقة القائمة بين العلوم والسياسات، بما في ذلك اعتماد مقرر ينشئ المنبر المقترح.

٥ - وقال السيد فلاسبارث في بيانه إن إيجاد آلية جديدة أمر بالغ الأهمية لكفالة تحقيق مزيد من النجاح في حماية التنوع البيولوجي بأكثر مما تحقق على مدار العقد المنصرم، وشدد على ضرورة أن يكون الاجتماع الراهن معلماً بارزاً بأن يتم فيه إنشاء المنبر المقترح. ووجه الانتباه إلى التحليل التفصيلي للفجوات الذي طلبه الاجتماع الأول، والمعروض حالياً على الممثلين، والذي يحدد بوضوح الحاجة إلى تحسين الترابط بين العلوم والسياسات. وقارن بين المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وبين الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وقال إنه يمكن استخلاص دروس هامة من الهيئة الأخيرة. لقد عملت درجة التوافق العلمي المرتفعة التي توصل إليها الفريق في الكثير من الحالات على تمكين صناع السياسات من اتخاذ الإجراءات الملائمة. وينبغي ألا يُنظر إلى هذا المنبر للعلوم والسياسات على أنه يتنافس مع الهيئات العلمية القائمة ومع الاتفاقيات التي تعالج التنوع البيولوجي، ولا سيما مع اتفاقية التنوع البيولوجي أو الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وإنما كمصدر إضافي للشواهد العلمية القيمة.

٦ - وتكلم السيد ميشوكي في بيانه عن الأهمية التي توليها كينيا للاجتماع الراهن والدور الذي يتعين أن تقوم به العلوم في تزويد صناع السياسات بالمعلومات اللازمة عن صون خدمات النظام الإيكولوجي واستخدامه بشكل مستدام. وقال إن تلك الخدمات هي مصدر للغذاء والطاقة والدواء والمواد الخام لنطاق عريض من الصناعات، ولجزء كبير من السكان المعتمدين عليها. وحيث أن هناك إسهاماً بشرياً كبيراً في فقد التنوع البيولوجي، فإن تدابير التقليل من هذه الاتجاهات تواجه في كثير من الأحيان بمعارضة، وتطالب الحكومات في كثير من الأحيان باتخاذ قرارات لا تحظى بالشعبية. ويتعين أن تستند تلك القرارات إلى أفضل الأدلة العلمية والمعلومات الموثوقة، ومن ثم فإن فكرة إقامة منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات مستحبة للغاية. كما ينبغي التفكير بإمعان في القوى المحركة وراء هذه العملية؛ ففي حين أن الاقتراح يتعلق بإنشاء هيئة حكومية دولية، من المهم أيضاً إشراك القطاع الخاص فيها.

وشدد في الختام على ضرورة تأمين وجود آلية مالية سليمة للمنبر المقترح قبل إنشائه نظراً إلى أن الكثير من الحكومات التي سيطلب منها توفير الدعم المالي هي اليوم غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها نحو المنظمات القائمة. وحث المشاركين على أن يكونوا على مستوى المناسبة وأن يدعموا الترابط بين العلوم والسياسات.

٧ - وفي أعقاب تلك البيانات الافتتاحية، قدم السيد أحمد جو غلاف، الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي، عرضاً قصيراً عن السنة الدولية للتنوع البيولوجي، وقدم شعار الحدث. وأشار إلى أن الغرض من الحدث هو تشجيع الناس على اكتشاف التنوع البيولوجي المحيط بهم، ومعرفة قيمته وصلتهم به، وإدراك عواقب فقده والعمل على إنقاذه. وأضاف أن سنة ٢٠١٠ ستكون سنة تاريخية للتنوع البيولوجي، وستتميز من بين جملة أحداث هامة أخرى، بالاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سيعقد في ناغويا باليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

جيم - الحضور

٨ - حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند، تركمانستان، تركيا، توغو، توفالو، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، السنغال، سوازيلند، السويد، سويسرا، سيراليون، صربيا، الصين، العراق، غانا، غرينادا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فييت نام، قيرغيزستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، كيريباتي، كينيا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، النرويج، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن.

٩ - وحضر الاجتماع أيضا ممثل فلسطين.

١٠ - وحضر الاجتماع ممثلو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وأمانات الاتفاقيات التالية: مركز التنوع البيولوجي التابع لرابطة دول جنوب شرق آسيا، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية الأنواع البرية المهاجرة، المفوضية الأوروبية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وبخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية واستراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث، وجامعة الأمم المتحدة.

١١ - وحضر الاجتماع ممثلون للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ودوائر الأعمال التالية: المنظمة الدولية لحماية الطيور، والأكاديمية الصينية للعلوم، وتغير المناخ، والأمن الزراعي والغذائي، والمنظمة الدولية للحفظ، ومجلس التنمية، والدراسات البيئية والحفظ، Diversitas، والبرنامج العالمي للأنواع الغازية، والمجلس الدولي للعلوم، Pax Romana ICMICA Africa، وموارد أفريقيا، والمعهد الملكي البلجيكي للعلوم الطبيعية، وجمعية بيولوجيا الحفظ، ومؤسسة كروبر، Tour du Valat، وجامعة المكسيك، وجمعية حفظ الأحياء البرية، والمعهد العالمي للموارد.

ثانياً - المسائل التنظيمية

١٢ - أوضحت نائبة المدير التنفيذي أن الاجتماع سيطبق النظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على وقائع اجتماعاته، بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية. وسيقوم الاجتماع بتصريف أعماله وفقاً للممارسة المرعية في الاجتماع الأول الذي عقد في بوتراجايا بماليزيا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٣ - تم انتخاب المسؤولين الخمسة التالية أسماؤهم لعضوية مكتب الاجتماع، ويمثل كل واحد منهم إقليماً من أقاليم الأمم المتحدة الخمسة:

الرئيس: السيد روبرت واطسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى

نواب الرئيس: السيدة إنما دياس (غواتيمالا)، مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
السيد ألفريد أوتنغ- يبواه (غانا)، المجموعة الأفريقية
السيد عبد الحميد زكريا (ماليزيا)، مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
السيدة جيلينا دوكيتش (صربيا)، مجموعة أوروبا الوسطى والشرقية

ووافق السيد أوتنغ - يبواه والسيدة دياس على أن يعملا مقررين للاجتماع.

باء - إقرار جدول الأعمال

١٤ - أقر الاجتماع جدول الأعمال التالي استناداً إلى جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/IPBES/2/1:

١ - افتتاح الاجتماع.

٢ - المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

٣ - الاستنتاجات الرئيسية لتحليل الثغرات في الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

٤ - النظر في خيارات لتعزيز العلاقة بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

٥ - اعتماد التوصيات.

٦ - اعتماد التقرير.

٧ - اختتام الاجتماع.

جيم - تنظيم العمل

١٥ - أكد الرئيس، رداً على طلب الممثلين، أن الاجتماع سيسعى إلى تصريف جميع أعماله في جلسات عامة.كما أكد أنه بالنظر إلى تعدد أصحاب المصلحة في هذا الاجتماع، ورغما عن أحكام التصويت في النظام الداخلي، فإن الاجتماع سيعمل على أساس أن يتوصل إلى قراراته بتوافق الآراء.

ثالثاً - الاستنتاجات الرئيسية لتحليل الثغرات في الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

١٦ - واتفق المشاركون على إبراز المناقشات التي دارت تحت هذا البند من جدول الأعمال في ملخص الرئيس الوارد في مرفق هذا التقرير.

رابعاً - النظر في خيارات لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي

ألف - المناقشة العامة

١٧ - واتفق المشاركون على إبراز المناقشات التي دارت تحت هذا البند من جدول الأعمال في ملخص الرئيس الوارد في مرفق هذا التقرير.

باء - عرض من الرئيس عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمناقشة

١٨ - قدم الرئيس، بوصفه الرئيس السابق للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، عرضاً تناول فيه خلفية الفريق وأهدافه وهيكله الإداري وأنشطته وتمويله. وقال إن الفريق قد استفاد من وجود عملية مفتوحة وشاملة للغاية ومن عمليات صارمة لاستعراضات نظراء من الخبراء والحكوميين ولم ينخرط في أنشطة بحوث أو رصد. ووجه الانتباه بصفة خاصة إلى ملخصات الفريق لصانعي السياسات والتي تستعرضها الحكومات كلمة بكلمة بما يكفل ملكيتها الكاملة للنتاج النهائي. وعلى الرغم من ارتباط الفريق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فهو مستقل استقلالاً تاماً عن الاتفاقية وهيئاتها الفرعية.

١٩ - ورداً على أسئلة المشاركين، قال الرئيس إنه بالإضافة إلى الأمانة المركزية هنالك أمانة لكل فريق من الأفرقة العاملة الثلاثة التابعة للفريق وتستضيف كل أمانة ما بين ٣ إلى ٤ موظفين وتبلغ تكلفتها ما بين ٠٠٠ ٥٠٠ دولار إلى ١ مليون دولار في السنة. وقد قامت بلدان عديدة بتبني تغطية تكاليف تلك الأمانات. وإذا ما أصبحت التقييمات دون العالمية من الملامح المهمة لعمل المنبر المقترح، من المهم النظر فيما إذا كانت أمانته ستكون مركزية أو توزع إقليمياً.

٢٠ - فيما يتعلق بعضوية منبر محتمل يكون مرتبطاً بالعديد من الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، قال إنه إذا كانت الآلية مستقلة وتحت رعاية منظمات مشتركة كثيرة فإن أعضاء الهيئات الإدارية لتلك المنظمات يمكن أن يكونوا أعضاء في المنبر. وأكد أن مبادئ الفريق وإجراءاته تكفل له الملكية والمصداقية وتوفر له مبادئ توجيهية واضحة بشأن العمليات من قبيل ترشيح الخبراء واختيارهم وتقييم وثائق الفريق.

٢١ - وفيما يتعلق بترتيبات الفريق لبناء القدرات، قال إن الفريق قد دعم بناء القدرات من خلال التمثيل الكامل للخبراء من البلدان النامية في عملياته، بما في ذلك توفير الزمالات والمنح الدراسية لتعزيز مشاركة تلك البلدان. وأشار إلى أنه تم وضع مخصصات في تقييم النظام الإيكولوجي للألفية لتمويل ومشاركة ٤٠ من الخبراء الشباب من البلدان النامية.

٢٢ - وطلب أحد المشاركين إلى الأمانة أن تقدم وثيقة أكثر تفصيلاً عن الفريق، بما في ذلك عن هيكل إدارته ونهجه نحو جوانب العلوم والسياسات. ووصف العناصر الأساسية لعمل الفريق: وتتمثل في عمليات استعراض النظراء والاستعراضات الحكومية، والتمثيل الجغرافي العادل في أفرقته العاملة لكفالة مشروعيته ودوره الحفاز.

جيم - بيان من المدير التنفيذي

٢٣ - واغتنم السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الفرصة أثناء الحوار تحت هذا البند، لمخاطبة المشاركين. ومؤكداً على التشابك الذي تتميز به طبيعة الاحترار العالمي والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وحقيقة أن فقد التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية أصبح شيئاً نظامياً، دعا إلى تحويل التركيز من الاتجاهات السلبية إلى التطورات الإيجابية من مثل الكم الهائل من المخزون المعرفي، بما في ذلك المعارف التقليدية، التي تشكل واحدة من القوى الدافعة وراء المسعى الراهن. وفي ذلك السياق، أعرب عن تأييده للرأي القائل بأن قيام هيئة على غرار الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من شأنه أن يساعد في حل المعضلة التي يشعر فيها العلماء بأنه يساء فهمهم فيما يجد صانعوا السياسات في الحجج العلمية عائقاً أمامهم. وقد أوضح الفريق أن استقلال العلوم وقوة الحقيقة التي لا تقبل الجدل والفهم العملي يمكن أن تساعد في تعزيز بناء التوافق الدولي في الآراء.

٢٤ - وبدلاً من التركيز بشكل كلي على الثغرات التي تم تحديدها، فقد حث المشاركين على النظر بدلاً عن ذلك في كيفية تحقيق التآزر بين جميع الهيئات المعنية. مشيراً إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من المناطق المحمية الجديدة في العالم تقع في البلدان النامية، دعا أيضاً إلى اتخاذ إجراءات لإنهاء عدم التوازن

القائم بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة في تلك العملية. ومنتقلاً إلى الطابع المؤسسي لأي هيئة جديدة تنشأ، قال إن هناك مجموعة واسعة من المؤسسات التي ساهمت في إيجاد مجموعة متنوعة من الفرص. وقال إنه في مجرى الانتقال من التخطيط إلى الواقع، من الأمور الحيوية العمل على المحافظة على بساطة العملية ولضمان الكفاءة والعدالة والمساءلة. ولتحقيق تلك الغاية، لابد من تحديد مستويات متنوعة من الشراكات: فأي مهمة من هذا النوع المتوخى لا يمكن أن تنجح إذا بقيت محصورة في إطار كيان وحيد. وبالنظر إلى تعقيد التنوع البيولوجي فقد حث المشاركين على إبقاء تركيزهم منصباً على العلوم حتى لا تصبح مهمتهم مستحيلة. وأخيراً أعرب عن تفاؤله إزاء فرص النجاح وطمأن الحضور بأنه مهما كان الدور الذي يوكله المجتمع الدولي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تلك العملية، يمكنه أن يعتمد على البرنامج وسيجد منه الدعم الكامل.

خامساً – اعتماد التوصيات

٢٥ – تعهد الرئيس بإعداد موجز لوقائع الاجتماع، بقصد تهيئة المناخ لعقد اجتماع ثالث وأخير، بدلاً من التوصيات. وفيما دار من مناقشات بعد ذلك أقر جميع المشاركين بأن موجز الرئيس هو انعكاس دقيق لنتائج المناقشات التي دارت في الاجتماع. ويرد نص موجز الرئيس في مرفق هذا التقرير.

سادساً – اعتماد التقرير

٢٦ – تم اعتماد هذا التقرير في يوم الجمعة ، ٩ تشرين/الأول أكتوبر ٢٠٠٩ وذلك على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثائق UNEP/IPBES/2/L.1 وAdd.1 وAdd.2. واتفق المشاركون على تكليف المقرر بأن ينسق مع الرئيس ويضع تقرير الاجتماع في صورته النهائية.

سابعاً – اختتام الاجتماع

٢٧ – وعقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة ٧/٣٠ مساء الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

المرفق

موجز الرئيس[1]

١ - سلم جميع الممثلين في الاجتماع الحكومي الدولي الثاني لأصحاب المصلحة المتعددين المخصص لمنبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، المعقود في نيروبي في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بأهمية التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي اللتين تتعرضان لقدر كبير من الفقدان في الوقت الراهن بالرغم من أهميتهما الحاسمة للتنمية المستدامة ورفاهية الإنسان في الحاضر والمستقبل، خصوصاً للقضاء على الفقر، وسلموا بضرورة تعزيز العلاقة التفاعلية على جميع المستويات بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛ وأدركوا أهمية ضمان جودة العلوم واستقلالها وأهمية التعاون الفعال مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لبلوغ الحد الأعلى من أوجه التآزر وبناء القدرات بغية تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

أولاً - النتائج والاحتياجات المحددة في تحليل الثغرات

٢ - تستند المناقشات في هذا الفرع إلى الاحتياجات الكلية لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، فهي ليست مقصورة على الوظائف المحتملة للمنبر المقترح والتي ستناقش في الفرع الثاني.

٣ - كان هناك اتفاق عام على أن تحليل الثغرات قد وفر قاعدة للنظر في الوسائل والسبل الكفيلة بتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، لكن كان هناك تسليم بأنه يتعين مواصلة تطوير تحليل بعض القضايا مثل مبادرات بناء القدرات الحالية والمستقبلية ومجالات التقييم على شتى المستويات.

٤ - كان هناك اتفاق بأن تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات يحتاج إلى التالي: استقلالية علمية (المصداقية والملاءمة والشرعية)؛ وتوليد المعارف (التعاون والتنسيق من أجل إقامة قواعد معارف مشتركة ومتقاسمة)؛ وتقييمات للمعارف (تقييمات دورية وحسنة التوقيت لتوليد ونشر المشورة الملائمة للسياسات لا المشورة التي تملي السياسات بمشاركة تامة ومتساوية من قبل الخبراء من جميع أقاليم العالم)؛ واستخدام المعارف (دعم تطوير السياسات وتنفيذها)؛ وبناء القدرات من أجل تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات وتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل رفاه البشر (ومن ذلك القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة).

٥ - كان هناك إقرار بأنه يمكن تحسين الترابط بين العلوم والسياسات، ولو بشكل جزئي على الأقل، بواسطة تدعيم الآليات القائمة، وإن كان يمكن لآلية جديدة تنبني على الآليات القائمة والآليات المدعمة أن تضيف قيمة لها شأنها في المجالات التي يكون التدعيم غير كاف فيها.

(١) لم يُحرَّر موجز الرئيس بشكل رسمي.

٦ - كان هناك اتفاق على أنه لا توجد آلية حكومية دولية في الوقت الراهن لتلبية جميع الاحتياجات في مجال العلوم والسياسات فيما يخص الاتفاقات والعمليات البيئية العديدة المتعددة الأطراف في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

ألف - تحسين التعاون والتنسيق لتوليد المعارف بغية تكوين قاعدة معرفية عامة ومشتركة

٧ - أقر المشاركون بأن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز توليد المعارف على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بالاستفادة من الشبكات العلمية القائمة. ومن أمثلة الاحتياجات لتوليد المعارف:

(أ) استعراض ملاءمة واتساق وإمكانية نقل المؤشرات والتدابير العملية لتحديد حالة واتجاهات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ب) أُطر وطنية وإقليمية لرصد التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛

(ج) نماذج ذات ارتباط مكاني واضح تتنبأ باستجابة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي للضغوط والمحركات والآثار المترتبة على الرفاه البشري.

٨ - شدد المشاركون على أهمية المعارف المحلية والتقليدية وأشكال المعرفة الأخرى من أجل تشكيل عمليات السياسات لضمان أن تكون النتائج (البحوث والبيانات والأدوات والممارسات الجيدة للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي) مفيدة لجميع المستخدمين على كل المستويات.

٩ - أرتئي أن اتباع نهج مشترك بين التخصصات ومتعدد التخصصات يتجاوز نطاق مجتمع التنوع البيولوجي، بما في ذلك البحوث الاجتماعية والاقتصادية، هو أمر ضروري. كما أن هناك حاجة لإقرار نهج ينطلق من القاعدة لتوليد المعارف بغية ضمان ألا يكون مجتمع العلوم أو السياسات وحده المحدد للاحتياجات بل أيضاً الدوائر الأوسع للمستعملين.

باء - الحاجة لتقييمات منتظمة وحسنة التوقيت لتوليد ونشر معلومات ذات صلة بالسياسات وغير مقيدة لها

١٠ - هناك حاجة إلى توفير تقييمات ومعلومات علمية مستقلة وشرعية ومهمة وذات مصداقية لصانعي السياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ولمجتمع التنمية الأوسع.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى تقييمات تشارك فيها بشكل عام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون عبر عملية حكومية دولية (أي عملية مشروعة)، وتكون ذات صلة بالسياسات ولكنها لا تملي السياسات، وتشمل خبراء من جميع أقاليم العالم على قدم المساواة (مع التسليم بالحاجة لبناء القدرات في الكثير من الدول النامية)، وتخضع لاستعراض النظراء (أي أنها ذات مصداقية). وينبغي أن تسلط هذه التقييمات الضوء على الروابط بين التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي وتخفيف وطأة الفقر (ومن ذلك الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة) وأن تشمل تحديد قيمة النظم البيئية وتبرز الدوافع إلى التغيير والمسائل الناشئة.

١٢ - ينبغي للتقييمات أن تكون مدفوعة بالطلب وتستند إلى تحديد المشاكل واحتياجات المستخدمين، بما في ذلك احتياجات صانعي القرار وجميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة (مثل الاتفاقيات الست المتعلقة بالتنوع البيولوجي ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي في العالم واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقية الأنواع المهاجرة واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء والمعاهدة الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للغذاء والزراعة واتفاقية مكافحة التصحر) ووكالات الأمم المتحدة، وأن تشتمل على كل أشكال المعرفة، بما في ذلك المعارف الأصلية والتقليدية؛ وتغطي جميع الأزمنة (الماضي والحاضر والمستقبل) وكل النطاقات المكانية (المحلية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية)، وتستخدم إطار ومنهجيات مفاهيمية عامة، وأن تكون مشتركة بين التخصصات ومتعددة التخصصات. وينبغي أن تعالج المسائل المواضيعية والناشئة، وأن تكمّل التقييمات القائمة ولا تكررها، وأن تستفيد من تجارب الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وكذلك من عمليات التقييم الدولية الأخرى مثل تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، والدراسة الاستشرافية للتنوع البيولوجي في العالم، والتقييم الدولي للعلوم الزراعية والتكنولوجيا من أجل التنمية و"تقييم التقييمات" لحالة البيئة البحرية؛ وأن تنظر في الجوانب ذات الصلة بالقيمة والجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛ وأن تحدد الثغرات المعرفية.

١٣ - يتعيَّن الاتفاق على عمليات لإقرار هيكل إدارة تلك التقييمات ونطاقها؛ وتعيين واختيار المؤلفين ومحرري الاستعراض؛ وعمليات استعراض النظراء، والإقرار، والإرشاد الخارجي والاتصالات. وينبغي التسليم بحاجات هذه التقييمات من الموارد المالية والبشرية وتلبيتها. ويتعين ترجمة التقييمات إلى لغة يمكن للمستخدمين النهائيين، ولا سيما المجتمعات المحلية أن يفهموها ويستخدموها.

١٤ - كانت مشاركة صناع السياسات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما على المستويات المحلية الممثلة لنظم معارف مناسبة، ضرورية لضمان تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات.

جيم - دعم تنفيذ السياسات من خلال تقديم الدعم العلمي في شكل أدوات ومنهجيات لدعم اتخاذ القرارات

١٥ - بالرغم من أن هناك حاجة إلى دعم رسم السياسات وتنفيذها (خصوصاً للاتفاقيات الست المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر) فإن من الضروري كذلك توسيع قاعدة عملاء ومستخدمي المعلومات العلمية بحيث تشمل الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. كما أن ثمة حاجة إلى القيام بحملات لتوعية الجمهور العام.

١٦ - أعتُبر استخدام المعارف، التي ينبغي أن تكون ذات صلة بالسياسات لا مليةً لها، والوصول إليها، أمراً ذا أهمية حاسمة، كما أن من المهم، عند الطلب، العمل على استحداث أدوات ومنهجيات تساعد في رسم السياسات، كإجراء تقييمات شبه عالمية بمشاركة المستعملين النهائيين، وأدوات متعددة المعايير لتحليل السياسات؛ وتحليلات لمردودية التكلفة، ومنهجيات لتحديد قيمة خدمات النظام الإيكولوجي. ومن الأهمية بمكان شرح قاعدة المعارف للمستعملين.

١٧ - هناك أيضاً حاجة للنظر في مختلف آليات نقل العلوم والتكنولوجيا لضمان انتقالها بشكل سلس وملائم إلى عملية السياسات.

دال - الحاجة إلى بناء القدرات على تعميم مراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل الرفاه البشري

١٨ - كان هناك اتفاق عام على أهمية بناء القدرات من أجل توليد المعارف وتقييمها واستخدامها على شتى المستويات. وينبغي حفز بناء قدرات العلماء وصناع السياسات وأفراد المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات المحلية، من أجل تمكينهم من المشاركة بفعالية أكبر في واجهة العلوم والسياسات، بالإضافة إلى زيادة مشاركة العلماء من البلدان النامية وضمان توفير دعم تقني وعلمي مركَّز لتيسير هذه المشاركة الأكبر.

١٩ - على سبيل الذكر وليس الحصر، اشتملت الحاجات المخصوصة التي حدَّدها المشاركون على ما يلي:

(أ) الوصول إلى البيانات والمعارف، أي الوصول المجاني والمفتوح إلى الصحف والمكتبات الافتراضية، والبيانات المرجعية الأرضية والبيانات الساتلية على الإنترنت؛

(ب) برامج وفرص تدريب للعلماء من البلدان النامية؛ مثلاً توفير المنح الدراسية ومنح الزمالة، والنفاذ إلى أدوات النمذجة؛

(ج) شبكة مخرجات الاتصال لتيسير التقييمات الوطنية والإقليمية، وبناء القدرات للتعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب.

٢٠ - ثمة حاجة إلى إدماج بناء القدرات في البرامج والعمليات وإلى توسيعه بالإستفادة من الأنشطة القائمة، بما في ذلك ما يتم من خلال التعاون الثنائي مع عدة جهات من بينها مرفق البيئة العالمية بوصفه أداة تمويل، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية.

٢١ - وثمة حاجة إلى فهم أفضل لنطاق أنشطة بناء القدرات الراهنة بالكامل، والثغرات الموجودة فيها، وهو ما يتطلبه الوفاء بالحاجة إلى تدعيم الترابط بين العلوم والسياسات.

ثانياً - وظائف المنتدى المقترح

٢٢ - يُقصَد بالمنتدى المقترح أن يُعزِّز بطريقة فعالة من حيث التكلفة واجهات العلوم والسياسات القائمة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، التي تتّسم بالتشتت وعدم التنسيق.

٢٣ - وسلّم معظم المشاركين بأهمية ضمان الاستقلال العلمي، أي أنّ هيكل إدارة المنتدى المقترح ينبغي أن يكون منفصلاً عن هياكل إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وهيئات

الأمم المتحدة ولكنّه مستجيباً لها في توفير معلومات علمية وموثوقة وصحيحة ومهمّة عن التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ووثيقة الصلة بالسياسات وغير مقرِّرة لها.

٢٤ - وسيكون من الضروري، قبل الانتهاء من تحديد الوظائف المحتملة للمنبر، العمل على إحراز فهم واضح للقدرات الراهنة وسُبل تعزيزها، حتى يكون المنبر مصمَّماً ليضيف بطريقة فعالة من حيث التكلفة قيمةً للقدرات القائمة ولا يكرِّرها أو يحل محلّها. وقد طُلب إجراء المزيد من التحليل للمسائل التالية: بناء القدرات، ومجالات التقييم، وهيكل وإجراءات إدارة الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والتكاليف المحتملة لهذا المنتدى والخيارات المتعلقة به. ومن شأن المنبر الجديد أن يقوم بدور بالغ الأهمية في تنسيق وتحفيز الآليات القائمة، بالإضافة إلى أداء عدد من الوظائف التي لا تؤديها في الوقت الراهن أي منظمة أو آلية أخرى. وكان من بين الأفكار الأولية بشأن وظائف المنبر المحتمل ما يلي:

(أ) حفز التعاون والتنسيق المحسَّنين لتوليد المعارف ضمن قاعدة معارف عامة ومشتركة وذلك بواسطة:

'١' تحديد وتقرير أولوية المعارف العلمية الرئيسية المطلوبة لمقرري السياسات على شتى مستويات المناطق الجغرافية، بما في ذلك عن طريق عمليات التقييم؛

'٢' وضع آلية للحوار بين الدوائر العلمية ومقرّري السياسات ومنظمات التمويل من أجل حفز توليد المعلومات المطلوبة وطنياً وبالاشتراك مع منظمات دولية مثل المجلس الدولي للعلوم وبرامجه، كبرنامج ديفيرسيتاس (Diversitas). والآلية نفسها لن تقوم بتمويل أو إجراء البحوث العلمية الأولية؛

(ب) تنسيق وإجراء تقييمات دورية في مواقيت مناسبة لتوليد معلومات تكون وثيقة الصلة بالسياسات وغير مقرِّرة لها وذلك من خلال:

'١' تحديد الحاجة إلى تنفيذ التقييمات شبه العالمية وحفز هذا التنفيذ (التقييمات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية) الذي من شأنه أن يستفيد من متابعة تقييم الألفية للنظام الإيكولوجي وينسّق معها؛

'٢' تجميع نتائج التقييمات شبه العالمية بحسب الأقاليم والمواضيع؛

'٣' إجراء تقييمات دون إقليمية وإقليمية وعالمية شاملة، بالاعتماد على التقييمات شبه العالمية والمصادر الأخرى؛

'٤' إجراء تقييمات للمسائل المواضيعية؛

'٥' تعميم نتائج التقييم على أصحاب المصلحة المعنيين؛

'٦' الاحتفاظ بكاتالوغ مستكمل عن التقييمات ذات الصلة، وتيسير التعاون مع تلك التقييمات، مع ضمان عدم الازدواج؛

(ج) دعم وضع السياسات وتنفيذها بتحديد الأدوات والمنهجيات ذات الصلة بهذه السياسات وبتلبية احتياجات مقرري السياسات وسائر مستعملي المعلومات العلمية. وسيشمل ذلك توفير نتائج التقييم على مختلف مستويات المناطق الجغرافية، وإتاحة المعلومات عن أفضل الممارسات في استعمال هذه الأدوات والمنهجيات، وحفز المزيد لتطويرها حسب مقتضى الحال؛

(د) بناء القدرات لتعميم مراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل رفاه البشرية وذلك بتحديد الاحتياجات (بالاعتماد على القائمة الإرشادية الآنفة الذكر) من بناء القدرات لدى العلماء ومقرري السياسات وغيرهم من مستخدمي المعلومات العلمية على كامل مستويات المناطق الجغرافية، والعمل مع منظمات تتولى بناء القدرات، ومنها مرفق البيئة العالمية للتمويل وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل وضع آلية لتيسير تلبية الاحتياجات المحدَّدة. وأعرب معظم المشاركين عن دعمهم لتعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية بالأخص وذلك بجملة من الأمور منها تحسين الاستفادة من المعلومات العلمية والتكنولوجيات ذات الصلة وتوفير برامج وفرص التدريب.

ثالثاً – هيكل الإدارة

٢٥ – جرت مناقشة عدد من الهياكل الممكنة للإدارة الحكومية الدولية وذلك كالآتي:

(أ) كان هناك اتّفاق عام على أنه ينبغي للاجتماع العام أن يضمّ ممثلين لجميع الحكومات الممثّلة في الأمم المتحدة، وأنه يجب دعوة مراقبين من مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين. وقال بعض المندوبين بضرورة دعوة المشاركين من أصحاب المصلحة المعنيين للحضور بصفة مراقبين، فيما ارتأى آخرون ضرورة دعوتهم وفق الطرائق التي سيتّفق عليها المنتدى المحتمل في اجتماعه الأول؛

(ب) أُعرب عن رأيين فيما يتعلق بإنشاء هيئة تنفيذية أو مكتب. وذهب الرأي الأول إلى ضرورة أن تتألّف الهيئة التنفيذية (أو المكتب) من خبراء علميين وتقنيين منتخبين وذلك على نحو مماثل لما هو قائم في الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مع الحرص على وجود توازن إقليمي مناسب وعدد ملائم من الأعضاء المخصصين (مثلاً، رؤساء الهيئات العلمية الفرعية للاتفاقيات الست المعنية بالتنوع البيولوجي ولاتفاقية مكافحة التصحّر). ولم ير هؤلاء المشاركون حاجة إلى هيئة علمية استشارية نظراً للتفوّق العلمي والتقني للأعضاء المنتخبين في الهيئة التنفيذية أو المكتب. وذهب أصحاب الرأي الثاني إلى أنّ أعضاء الهيئة التنفيذية أو المكتب ينبغي ألا يكونوا من الخبراء التقنيين وأن يضطلعوا بمهام إدارية لا غير، مما يعني أنّ الهيئة سوف تحتاج إلى أن تَكتَمل بهيئة استشارية علمية منتخبة لضمان المصداقية العلمية، مع ضمان وجود عدد مناسب من الأعضاء المخصصين (رؤساء الهيئات العلمية الفرعية للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف)؛

(ج) ورد الإعراب عن طائفة من الآراء بشأن العلاقة بين المنتدى ومجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الست ذات الصلة بالتنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحّر ووكالات الأمم المتحدة، حيث أيّد عدة مشاركين إقامة علاقة مباشرة بين الاتفاقيات والهيئة العامة أو الهيئة التنفيذية، وذهب المؤيّدون لإنشاء هيئة استشارية علمية إلى تفضيل أن تكون اتصالات الاتفاقات مع هذه الهيئة؛

(د) وكان هناك تأييد قوي للعمل على جميع مستويات المناطق الجغرافية، أي الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

(هـ) كان هناك اتّفاق عام على الحاجة إلى أمانة صغيرة، ولكن بشرط تقييم وظائفها والأطراف الراعية لها ومقرّها. وطُلب إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تجري تقييماً لمختلف أنواع الترتيبات المؤسسية الخاصة بالأمانة وللمعايير التي ستُستخدم لاختيار مقر هذه الأمانة؛

(و) تفاوتت الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي للأفرقة العاملة أن تكون مخصصة وذات زمن محدد وأن تُشكَّل بحسب الحاجة، ومن ثم بعدد غير محدد، أو ما إذا كان ينبغي أن تكون دائمة ولكن ذات برامج عمل مرنة تستند إلى دوافع الطلب. واقترح الكثير من الممثلين المؤيدين لأفرقة عاملة دائمة إنشاء فريقين لا غير (للتقييمات ولبناء القدرات). بيد أنّ الآراء تفاوتت بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى أفرقة عاملة إقليمية أو ما إذا كان ينبغي استخدام الترتيبات المؤسسية القائمة. وقد ساد اتفاق عام على أن تُنشأ الأفرقة العاملة، بحسب الحاجة، في الاجتماع العام الأول؛

(ز) كانت هناك مناقشة محدودة لآلية مالية لم تتجاوز احتمال إنشاء صندوق استئماني، أو مستوى الاحتياجات المالية، والذي لن يتيسر تقييمه حتى يتم استكمال وضع برنامج العمل.

رابعاً – الاستنتاجات وطريق المضي قدماً

٢٦ – تم الإعراب بصفة عامة عن تأييد قوي لإنشاء آلية حكومية دولية جديدة لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي بشرط ألا تكرّر أو تحلّ محل ولايات أو برامج عمل الاتفاقيات أو الآليات البيئية متعددة الأطراف القائمة، وحيثما يكون تدعيم الآليات القائمة غير واف. وأيّد معظم المشاركين أهمية كفالة الاستقلالية العلمية للآلية الحكومية الدولية الجديدة وذلك بجعل هيكل إدارتها منفصلاً عن هياكل إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وهيئات الأمم المتحدة ولكنّه مستجيباً لها. وتفاوتت الآراء بشأن ما إذا كانت هذه الآلية ستقتصر على تلبية احتياجات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وهيئاتها العلمية الفرعية، وتتسم بتمثيل كامل ومنصف للبلدان النامية، وتخضع لاستعراض النظراء من قبل الخبراء والحكومات، أم أنّها ينبغي أن تلبي احتياجات أصحاب المصلحة الآخرين مثل وكالات الأمم المتحدة. ولئن اتّفق المشاركون على ضرورة أن تكون الآلية حكومية دولية، فإنّ الآراء اختلفت بشأن ما إذا كان ينبغي دعوة أصحاب المصلحة المهتمين إلى الحضور بصفة مراقبين أو ما إذا كان ينبغي دعوة المشاركين وفق الطرائق التي سيتّفق عليها المنتدى المحتمل في اجتماعه الأول. وكان هناك أيضاً اتفاق عام على أن تكون التقارير ذات قيمة لأصحاب المصلحة جميعهم.

٢٧ - وينبغي للآلية أن تدعم وتكمّل الهيئات الفرعية العلمية التابعة للاتفاقيات والعمليات متعددة الأطراف الست المعنية بالتنوع البيولوجي ولاتفاقية مكافحة التصحّر، مثلما جرى توضيح ذلك آنفاً. بيد أنّ الآراء اختلفت بشأن ما إذا كان ينبغي للآلية أن تشمل أيضاً مؤسسات الأمم المتحدة الملائمة، والدوائر العلمية وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل المنظمات غير الحكومية المعنية ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني ذات الصلة.

٢٨ - ويمكن أن تقوم مثل هذه الآلية الحكومية الدولية بدور في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي مماثل لدور الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في مجال تغير المناخ، ولكنها ستتوخى نهجاً أكثر شمولية لا ينحصر في تقييم المعارف وإنما يمتد ليشمل أيضاً حفز التعاون والتنسيق المحسنين على توليد المعارف ضمن قاعدة معارف عامة ومشتركة؛ ودعم تنفيذ السياسات بتحديد أدواتها ومنهجياتها اللازمة لتلبية احتياجات مقرري السياسات؛ وبناء القدرات على تعميم مراعاة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي لرفاه البشرية.

٢٩ - ولضمان عدم ازدواج الجهود ولكي تضيف الآلية الجديدة قيمةً لا يتسنى لأي آلية قائمة أخرى إضافتها، طلب بعض المشاركين معلومات إضافية للحسم بشأن إنشاء آلية حكومية جديدة. ويشمل التحليل الإضافي ما يلي: الأنشطة الحالية والمقرَّرة في مجال بناء القدرات؛ ومجالات التقييم، بما في ذلك حالة المؤشرات الراهنة والمتداولة؛ وهيكل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والإجراءات التي يتبعها هذا الفريق؛ والخيارات والمعايير بشأن الأمانة المحتملة؛ والمعلومات بشأن احتياجات التمويل الممكنة وهياكل إدارة المنتدى المحتمل.

٣٠ - وأوصى بعض المشاركين بأن يعمد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إبلاغ الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الثالث، بالتقدم المحرز في هذا الاجتماع وذلك لكي يتمكّن من النظر في تأثيرات هذا العمل على اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك خطتها الاستراتيجية.

٣١ - وأوصى المشاركون بأن يقدّم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن نتائج الاجتماع الحالي إلى الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في شباط/فبراير ٢٠١٠، وبأن يطلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يعقد، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، الاجتماع الحكومي الدولي الثالث والأخير لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل التفاوض والبت في مسألة إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، الذي ينبغي إحالة نتائجه إلى الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٠.

٣٢ - وأوصى بعض المشاركين أيضاً بأن يتمّ على المستوى متعدد الأطراف والمستوى الإقليمي عقد المزيد من المشاورات غير الرسمية بين الحكومات والمنظمات ذات الصلة من أجل تيسير المشاورات بشأن الاجتماع الثالث والأخير، ودعوا الحكومات والمنظمات القادرة على تيسير إجراء هذه المشاورات إلى القيام بذلك.